

Distr.: General
30 August 2006
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه رسالة مؤرخة ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦ موجهة إليكم من عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية، بشأن القرارين اللذين اتخذهما مجلس جامعة الدول العربية في اجتماعه غير العادي المعقود على المستوى الوزاري في القاهرة في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦ لتدارس الحالة في لبنان وطلب عقد اجتماع لمجلس الأمن على المستوى الوزاري للنظر في تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي في جميع المسارات.

وسأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن عملاً بالمادة ٥٤ من ميثاق الأمم المتحدة.

(توقيع) يحيى محصاني

السفير



مرفق الرسالة المؤرخة ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

أود الإحاطة بأن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري عقد اجتماعاً غير عادي بمقر الأمانة العامة بالقاهرة يوم ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦ لتدارس الأوضاع في لبنان والمنطقة عقب صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفيما يخص الوضع في لبنان، صدر عن المجلس قراراً (مرفق ١) أكد فيه على التضامن العربي الكامل مع لبنان وتوفير الدعم السياسي لحكومته بما يحفظ للبنان وحدته الوطنية وأمنه واستقراره وسيادته على كامل أراضيه. ودعا القرار مجلس الأمن إلى ممارسة الضغط على إسرائيل للرفع الفوري للحصار الجوي والبحري الذي تفرضه على لبنان. واعتبر المجلس أن هذا الحصار يشكل انتهاكاً لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، كما أكد على ضرورة تحقيق وقف إطلاق نار ثابت ودائم، وإدانة الخروقات والانتهاكات الإسرائيلية للقرار المذكور وتحميل إسرائيل مسؤولية تلك الانتهاكات.

وقد أكد المجلس مجدداً على دعم وتبني "خطة النقاط السبع" التي تقدمت بها الحكومة اللبنانية، ودعا الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن إلى الأخذ باقتراح الحكومة اللبنانية بخصوص منطقة مزارع شبعا، كما ورد في تلك الخطة، وذلك عند تقديم الأمين العام للأمم المتحدة لاقتراحاته حول هذا الموضوع.

كما حمّل قرار مجلس الجامعة المشار إليه إسرائيل المسؤولية الكاملة عن ما أصاب لبنان من خسائر واستهداف متعمد للمدنيين ومرافق البنية التحتية، واعتبر أنها تشكل خرقاً صارخاً وخطيراً للقانون الدولي الإنساني ولاتفاقيات جنيف، وحمّل إسرائيل أيضاً مسؤولية التعويض للجمهورية اللبنانية والمواطنين اللبنانيين عن تلك الخسائر.

وقد رحب وزراء الخارجية العرب بالقرار الصادر عن مجلس حقوق الإنسان بشأن تشكيل لجنة رفيعة المستوى للتحقيق في انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان أثناء عدوانها على لبنان. واعتبر مجلس الجامعة أن ما قامت به إسرائيل خلال هذا العدوان يشكل جرائم حرب تستوجب ملاحقة مرتكبيها أمام المراجع الدولية المختصة.

أما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، فقد اتخذ مجلس الجامعة الوزاري قراراً (مرفق ٢) دعا فيه مجلس الأمن إلى الانعقاد على المستوى الوزاري في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ للنظر في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي وفقاً لمرجعيات عملية

السلام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخاصة القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام، وذلك من خلال إقرار آليات فعالة ومحددة لاستئناف سريع للمفاوضات المباشرة بين الأطراف، مع إشراف كامل لمجلس الأمن على هذه المفاوضات وتحديد إطار زمني لإتمامها والاتفاق على الضمانات الدولية الخاصة بالتنفيذ. وقد كلف مجلس الجامعة المجموعة العربية في نيويورك بتقديم الطلب الرسمي للانعقاد المشار إليه لمجلس الأمن، كما كلف الأمين العام للجامعة بإجراء ما يلزم من اتصالات ومشاورات لمتابعة تنفيذ هذا القرار.

إنني لعلى ثقة بأن هذه المواقف الصادرة عن الاجتماع الأخير لمجلس الجامعة الوزاري سوف تحظى باهتمامكم ومتابعتم، وإنني أتطلع إلى مواصلة التشاور والتنسيق معكم حتى يكون هناك إرادة قوية من قبل المجتمع الدولي تمكن مجلس الأمن القيام بمهامه الأساسية والعاجلة في حفظ الأمن والسلم الدوليين ومتابعة تنفيذ قراراته وفقا للمقاصد التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة بعيدا عن الانتقائية وازدواجية المعايير في التعامل مع القضايا التي تهدد الأمن والسلم في المنطقة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

(توقيع) عمرو موسى

الأمين العام

ضميمة ١

الوضع في لبنان

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في اجتماعه غير العادي المنعقد يوم ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦،

بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير مهمة الوفد الوزاري لجامعة الدول العربية في الأمم المتحدة بشأن العدوان الإسرائيلي على لبنان،
- وإذ يؤكد على قراراته السابقة في هذا الشأن رقم ٦٦٥٧ - د. غ. ع بتاريخ ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦، ورقم ٦٦٦٠ - د. غ. ع بتاريخ ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٦، وبيانه الصادر - د. غ. ع بتاريخ ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٦،
- وبعد استماعه إلى العرض الذي قدمه رئيس وفد الجمهورية اللبنانية،
- وفي ضوء مداخلات السادة الوزراء ورؤساء الوفود والأمين العام،

يقرر

- ١ - توجيه التحية لصمود لبنان ومقاومته الباسلة للعدوان الإسرائيلي الغاشم، والترحم على أرواح الشهداء اللبنانيين واعتبار تماسك ووحدة الشعب اللبناني في مواجهة العدوان، والتفافه حول حكومته ودولته في مختلف المجالات ضماناً لمستقبل لبنان وأمنه واستقراره.
- ٢ - تأكيد التضامن العربي الكامل مع لبنان وتوفير الدعم السياسي للحكومة اللبنانية بما يحفظ الوحدة الوطنية اللبنانية وأمن واستقرار لبنان وسيادته على كامل أراضيه.
- ٣ - الإشادة بالدور الذي قام به الوفد الوزاري لجامعة الدول العربية خلال الاتصالات والمفاوضات التي أجراها في مجلس الأمن مع أعضاء مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة بمجهود مشترك مع الحكومة اللبنانية وتمكّنه من إدخال عدد من التعديلات والإضافات على مشروع القرار رقم ١٧٠١

(٢٠٠٦)، وتوجيه الشكر لدولة قطر العضو العربي في مجلس الأمن على الدور البارز في هذا الشأن.

٤ - الترحيب بقرار الحكومة اللبنانية إرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب ودعم مهمة هذا الجيش كما قررها مجلس الوزراء اللبناني بحيث لا يكون إلا سلاح الشرعية في هذه المنطقة، ودعوة الدول الصديقة إلى الإسهام السريع في تعزيز قوات اليونيفيل، كما نص عليه قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٥ - دعوة مجلس الأمن إلى الضغط على إسرائيل للرفع الفوري للحصار الجوي والبري والبحري الذي تفرضه على لبنان، واعتبار هذا الحصار انتهاكا لقرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٦ - التأكيد على ضرورة تحقيق وقف إطلاق نار ثابت ودائم، وإدانة الخروقات والانتهاكات الإسرائيلية لقرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ (٢٠٠٦) وتحميل إسرائيل مسؤولية هذه الانتهاكات، ودعوة مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته في إلزام إسرائيل التقيد بوقف كامل لإطلاق النار وسحب قواتها من الأراضي اللبنانية إلى ما وراء الخط الأزرق ووقف انتهاكاتها للسيادة اللبنانية برا وبحرا وجوا.

٧ - التأكيد مجددا على دعم وتبني خطة النقاط السبع التي تقدمت بها الحكومة اللبنانية، ودعوة الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن إلى أخذ اقتراح الحكومة اللبنانية بخصوص منطقة مزارع شبعا الوارد في هذه الخطة في الاعتبار لدى تقديم الأمين العام للأمم المتحدة لاقتراحاته حول هذا الموضوع، وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ودعوة كافة الأطراف المعنية إلى التعاون مع الأمم المتحدة لإيجاد حل لهذه القضية بما يضمن حقوق لبنان.

٨ - تحميل إسرائيل المسؤولية الكاملة عن هذا العدوان ونتائجه وعن الاستهداف المتعمد للمدنيين وللبنى التحتية، الذي يشكل خرقا صارخا وخطيرا للقانون الدولي ولا سيما للقانون الدولي الإنساني ولاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، وتحميلها أيضا مسؤولية التعويض للجمهورية اللبنانية والمواطنين اللبنانيين عن الخسائر البشرية والأضرار المادية والمعنوية، وعن تدمير البنى التحتية والخسائر الفادحة التي لحقت بالاقتصاد اللبناني جراء العدوان الإسرائيلي.

- ٩ - الترحيب بالقرار الصادر عن مجلس حقوق الإنسان بشأن الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان أثناء عدوانها على لبنان، ودعوة لجنة التحقيق التي أنشأها هذا المجلس إلى النظر سريعاً في هذه الانتهاكات والقيام بالخطوات اللازمة بهذا الصدد، واعتبار أن ما قامت به إسرائيل خلال عدوانها على لبنان يشكل جرائم حرب تستوجب ملاحقة مرتكبيها أمام المراجع الدولية المختصة.
- ١٠ - تقديم الشكر إلى الدول الأعضاء التي سارعت إلى تقديم المساعدات العاجلة، والترحيب بإعلان هذه الدول عن استعدادها مواصلة مساعداتها في إغاثة المنكوبين وإعادة الإعمار، ودعم ومواصلة هذه الجهود.
- ١١ - استعداد الدول الأعضاء للقيام بمجهود عربي للمساهمة في إعادة إعمار لبنان ودعم وتطوير الاقتصاد اللبناني، وذلك بالتعاون والتنسيق مع الحكومة اللبنانية. ودعوة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لوضع تصور لتحقيق ذلك، ودعوته لعقد دورة استثنائية لهذا الغرض في بيروت في أسرع وقت ممكن.
- ١٢ - تكليف الأمين العام بإجراء ما يلزم من اتصالات ومشاورات متابعة تنفيذ هذا القرار.

ضميمة ٢

دعوة مجلس الأمن لعقد اجتماع على المستوى الوزاري للنظر في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي على كافة المسارات

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في اجتماعه غير العادي المنعقد يوم ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦،

- بعد اطلاعه على مذكرة الأمانة العامة،
- وتنفيذا لقراريه السابقين في هذا الشأن رقم ٦٦٥٨ - د. غ. ع بتاريخ ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦، ورقم ٦٦٦١ - د. غ. ع بتاريخ ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٦، والخاصين بدعوة مجلس الأمن للنظر في الصراع العربي الإسرائيلي بشكل جذري وشامل في ضوء الخطورة البالغة التي يمثلها استمرار الوضع الراهن على السلم والأمن الإقليمي والدولي،
- وفي ضوء مداخلات السادة الوزراء ورؤساء الوفود والأمين العام،

يقرر

- ١ - دعوة مجلس الأمن للانعقاد على المستوى الوزاري في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ للنظر في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي وفقا لمرجعيات عملية السلام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخاصة القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام، وذلك من خلال إقرار آليات فعالة ومحددة لاستئناف سريع للمفاوضات المباشرة بين الأطراف، مع إشراف كامل للمجلس على هذه المفاوضات وتحديد إطار زمني لإتمامها والاتفاق على الضمانات الدولية الخاصة بالتنفيذ.
- ٢ - تكليف المجموعة العربية في نيويورك بتقديم الطلب الرسمي للانعقاد المشار إليه لمجلس الأمن.
- ٣ - تكليف رئاسة المجلس، ودولة قطر العضو العربي في مجلس الأمن، والأمين العام للجامعة العربية، وأعضاء لجنة مبادرة السلام العربية بإجراء المشاورات اللازمة على وجه فوري ومتابعة تنفيذ هذا القرار.